الحكم للطارئ

أ.د. محيي الدين توفيق(*)

عقد ابن جني في كتابه الخصائص باباً بعنوان (في أن الحكم للطارئ)، ذكر فيه ظاهرة لغوية تؤدي إلى حذف أو تغيير بسبب طارئ يطرأ في المكان، وذكر ان التضاد في اللغة كالتضاد عند أهل الكلام، إذا ترادف المتضادان كان الحكم للطارئ منهما، كالسواد والبياض والساكن والمتحرك، فالأبيض والحركة طارئان، ثم قال: "ولولا ان الحكم للطارئ لما تضاد في الدنيا عَرَضان، أو إن ضادا ان يحفظ كل ضد محله فيحي جانبه ان يلمّ به ضد له، فكان الساكن أبداً ساكناً والمتحرك أبداً متحركاً، والأسود أبداً أسود والأبيض أبداً ابيض، لأنه كلما همّ الضد بوروده على المحل الذي فيه ضده نفى المقيم به الوارد عليه، فلم يوجده إليه طريقاً، ولا عليه سبيلاً"[1].

وقد مثل ابن جني لما يحدث في اللغة نتيجة لهذا القانون اللغوي، بتعاقب لام التعريف والتنوين، فإن التنوين يزول إذا دخلت اللام على الكلمة، والتنوين علامة التنكير. ومن المعروف ان النكرة هي الأصل والتعريف طارئ، وهذا مذهب النحاة[2]، وفضلاً عن هذا المثال ذكر ابن جني أمثلة أخرى يثبت فيها الطارئ ويتغير الأصل كالسكون والحركة، ومن ذلك حذف تاء التأنيث عند الإضافة إلى الاسم المؤنث أي النسب إليه، فإن ياء النسب (أو الإضافة) تحل محل التاء، وكذلك

(*) قسم اللغة العربية , كلية الآداب , جامعة الموصل.

(1) الخصائص، 3/ 62.

(2) ينظر اسرار العربية لأبي البركات الانباري 341 تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق 1957.

إذا نسب إلى ما فيه ياء النسب، فإن الياءين تحذفان ويحل محلها ياءان أخريان، فإذا نسبت إلى البصري والكوفي والكرسي والبُختي، فانك تح ذف الياءين ليحل محلها ياءان أخريان. وك ذلك إذا جمعت ما آخره تاء التأنيث فإنك تح ذفها ليحل محلها علامة جمع المؤنث الألف والتاء، نحو ثمرات وجمرات وقائمات وقاعدات.

ومن أمثلة حذف الأصل وحلول الطارئ ما يحدث للمنوّن عند الإضافة، فإنك تحذف التنوين وهو الأصل لطروء الإضافة، نحو غلام زيد وصاحب عمرو، لأن التنوين للتنكير والإضافة للتعريف، والأفراد اسبق رتبة من التركيب الإضافي.

ولذلك ردّ ابن جني على الفراء في قوله تعالى: (إنّ ه ذان لساحران)، إذ قال الفراء إنه أراد ياء النصب ثم ح ذفها لسكونها وسكون الألف قبلها، بأن ياء التثنية هي الطارئة على ألف (ذا) فكان ينبغي ان تثبت(3).

ه ذا ما وجدناه لابن جني في ه ذا الباب من الخصائص، وقد ضم السيوطي في (الأشباه والنظائر) إلى ه ذا الباب ما أورده ابن جني في باب (نقص الأوضاع إذا طرأ عليها طارئ)، من ذلك تحول الاستفهام إلى الخبر إذا كان للتعجب نحو مررت برجل أي رجل، أو أيما رجل، فالتعجب طارئ وهو في الأصل خبر، فقد ألغى الاستفهام وإعادة الخبر. وك ذلك المثبت (الواجب) إذا لحقته همزة الاستفهام

(3) الحقيقة ان الفراء اعتمد قراءة تشديد النون في (إن) وإثبات الألف في (ه ذان) من وجهين كما يقول، الأول: انها على لغة من يبقي المثنى بالألف وهي لغة بلحارث، والوجه الآخر: أن الألف في ه ذا دعامة وليست بلام الفعل، فلما ثنيت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال. معاني القرآن 2/ 184 تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية.

التي للتقرير عاد نفياً، كقوله تعالى: (أأنت قلت للناس) [4]، وإذا لحقت المنفي عاد إيجابا نحو:

ألستم خير من ركب المطايا

ومن ذلك أي من نقص الأوضاع أن يوصف العلم، فعند ابن جني "أن وضع العلم ان يكون مستغنياً بلفظة عن عدة من الصفات، فإذا أنت وصفته فقد سلبتَه الصفة له ما كان في أصل وضعه مراداً منه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته"[5].

والحقيقة أن ابن جني تناول هذه الظاهرة في غير هذين البابين من كتابه المعتبر. فقد أفرد باباً (في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف) [6]، أورد فيه أن العرب قد تعدل إلى إبدال احد الحرفين المضعّفين لاستثقالهم اجتماعهما إلى حرف آخر تخفيفاً، كما فعلوا في حيوان وهو من الفعل المضعّف (حيّ)، وقد اتفق على هذا علماء العربية إلا أبا عثمان المازني، ومثله ما حدث في دينار وقيراط وديماس وديباج، فإن احد الحرفين المضعّفين في هذه قد أبدل ياءً تخفيفاً، فهو عدول عن الأصل طلباً للخفة من ثقل التضعيف. وهكذا في حيوة أبدلوا الياء فيه واواً للعلة السابقة، وهي طلب الاستخفاف إلى جانب كونه علماً، قال: "والأعلام يحتمل لها كثير من كُلف الأحكام"[7]، وقد أشار ابن جني في هذا الباب إلى أن الطارئ يثبت ويزول الأصلي وإن كان الطارئ أثقل، كقولهم في

---

(4) سورة المائدة/ 116.

(5) الخصائص ، 3/ 270، وينظر الأشباه والنظائر، 1/ 225.

(6) الخصائص، 3/ 18.

(7) المصدر السابق، 19.

النسبة إلى آية وراية آئي ورائي، وإنما فعلوا ذلك تجنباً لاجتماع ثلاث ياءات، فأبدلوا الأصل همزة مع انها أثقل من الياء. ومن العرب من يقول آويّ وراويّ، ومن المعلوم ان الواو أثقل من الياء.

ومما يصدق عليه هذا الحكم أيضا حذف احد الحرفين المضعّفين في (ظلت ومست)، لما طرأ عليهما التاء حذف احد اللامين تخفيفاً.

وفي باب (هجوم الحركات على الحركات) أكـّد قاعدة (الحكم للطارئ)، بأن تجتمع حركتان وتتغيّر الأصل وتحل محلها الطارئة، وقد قسّم هذا النوع من التغيير إلى قسمين، الأول مقيس وكثير وهو على ضربين، أولهما ان تتفق الحركتان نحو (يغزون ويدعون)، فالأصل فيهما يغزوون ويدعوون. فعند ابن جني ان الواو الأولى التي هي لام الفعل أسكنت وحذفت لسكون الواو الثانية التي هي واو الضمير، ثم انتقلت الضمة إلى الزاي التي هي عين الفعل، وعنده أن الضمة التي على الزاي منقولة إليها من الواو، وأن ضمة الزاي الأصلية قد حذفت قياساً على أن الضمة على الميم في نحو يرمون منقولة إليها لأن الأصل يرميون، فالميم فيه مكسورة وقد ضـُمَت بعد أن حُذفت الياء، وحُذفت الكسرة لتحل محلها ضمة الياء، ولكذلك الأمر في نحو تقضين، وهذا هو الضرب الثاني وهو أن تكون الحركتان مختلفتين.

وأما غير المقيس فنحو إمِّك هابل في بيت الكتاب:

وقال اضرب الساقين إمِّك هابل[8]

(8) الكتاب، 4/ 146.

فلما كسرت الهمزة كُسرت الميم تبعاً لها وهي في الأصل مضمونة، لأن (أمّك) مبتدأ. وينبغي الإشارة إلى أن ابن جني يعيد استعمال عبارة (الحكم للطارئ) في هذا الباب[9].

وفي باب (في الامتناع من نقص الغرض)[10]، أعاد ذكر بعض ما أورده في باب (الحكم للطارئ)، وهو حذف تاء التأنيث من الاسم إذا جمع بالألف والتاء فجمعوا مسلمة على مسلمات، ولو انهم اثبتوا التاء الأولى في الجمع وقالوا مسلمتات لأدّى ذلك إلى نقص الغرض من ورود التاء الثانية مع الألف، لأن وظيفتها انها علامة تأنيث، فكأن إثبات التاء الأولى في الجمع قد ألغى وظيفتها في تأنيث الاسم. وقد ذكر في باب (الحكم للطارئ)[11] أن التاء الأولى الغيث لطروء العلامة الثانية وهي الألف والتاء التي هي علامة الجمع والتأنيث.

وفي باب (الإدغام الأصغر) [12] يشير إلى انه ليس دائماً يكون الحكم للطارئ، بل قد يكون للأصلي وإن لم يصرّح بذلك، ويظهر هذا في:

1. تسكين تاء (وتِد) فتنقلب دالاً في اللغة التميمية (ودّ).
2. انقلاب نون (انمحى وانماز) ميماً وتندغم مع الميم، ويستعمل هنا مصطلح (تقريب الصوت من الصوت).
3. وفي نحو (اثاقل) يقرَب الطارئ وهو التاء في تثاقل من صوت الثاء بتسكين الأول، فيتحول الطارئ (التاء) إلى صوت (الثاء) "التجذبه إلى مضامّته ومماسة

---

(9) الخصائص، 3/ 136.

(10) 3/ 231.

(11) 3/ 62.

(12) 2/ 139.

لفظه بلفظه" نتيجة لزوال حركة التاء، (كأنه يريد أن يقول إن ه ذا الزوال هو الطارئ في ه ذه الصيغة)، وكذلك في (اصّبر) إلا انه يختلف عن (اثاقل) بأن الطاء انقلبت عن التاء لقربهما، ثم انقلبت الطاء صاداً بالتسكين ثم الإدغام.

4. وقد يحدث في الطارئ تغير صوتي لقربه من الصوت الأصلي، فيحدث تقريب في الأصوات تتغيّر فيه تاء افتعل إلى صوت قريب في المخرج إلى صوت الفاء من غير إدّغام، وهو الطاء نحو (اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم).

5. وإذا كانت الفاء في صيغة افتعل زاياً انقلبت دالاً في نحو (ازدان وادّعى) لتقريب الصوت أيضا، وحدث في ادّعى ما حدث في اطّرد (إدغام بغير قصد)، أما ادّكر فهو منزلة بين ازدان وادّعى، (يريد أن الدال تنقلب عن التاء للتقريب، ثم يحدث الإدّغام بين الدالين عن غير قصد).

6. وفي كلمة (ستّ) أصلها سدس، فانقلبت السين تاء للتقريب وحدث إدّغام بغير قصد، وقلبوا التاء الأولى دالاً فصارت سدس.

7. وحدث في نحو (حيّ وعيّ)، فالأصل حيي وعيي فلما تجاور الياءان أسكن الأول وأدغم في الثاني.

8. وقد يؤدي تقريب الصوت إلى الإخلال في الإعراب، كما في إمِّك هابل في البيت المذكور، وقولهم الحمدُ لـُله أو الحمدِ لِله.

وترّض أيضا في باب (في نقض العادة)(13) إلى أنواع من العدول في الصيغ، كالعدول عن اسم الفاعل إلى المفعول، نحو أجنـّه الله فهو مجنون، وأحمّه فهو محموم، وأهمّه فهو مهموم، والعدول في المصادر كوحْدَه وعَمْرَك الله، والأفعال

(13) الخصائص، 2/ 214-226.

التي لا تستعمل إلا مبنية للمجهول نحو عُني بالحاجة، وامتُقع لونه، والعدول من صيغة اسم الفاعل مُفعِل من الرباعي إلى صيغة فاعل كأيفع فهو يافع، وأبقل المكان فهو بأقل، والعدول في صيغ الجمع نحو جواد وأجواد، وحياء وأحياء، ونعمة وأنعم.

وفي باب (في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) [14] ذكر أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وعنده أن عامة الأفعال عند إسنادها يُفاد منها الجنسية، فإذا قلت (جاء زيد، أو الصيف) فقد نسبت المجيء كله إلى زيد أو الصيف وهذا محال، قال: "ومعلوم انه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذي لب"[15].

وذكر هنا قول أبي علي الفارسي ان قولك قام زيد كقولك خرجت فإذا الأسد، فالمراد بالأسد هنا احد أفراد الجنس، وإنما الذي رايته فرداً واحداً من هذا الجنس. وهنا يتحدث عن المجاز الذي يحدث عنده بشروط ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، وهكذا في سائر الأفعال نحو قعد جعفر، وانطلق محمد، وجاء الليل، وانصرم النهار.

ويظهر المجاز في هذا النوع من الإسناد في نحو ضربت زيداً، فهو من ناحية كقام زيد من حيث ان الضرب لم يقع كله مرة واحدة، ومن حيث ان الضرب لم يقع على كل زيد، بل على جزء منه ولذلك قد يقولون ضربت زيداً وجهه أو يده ونحو ذلك، وإنما يأتي التوكيد المعنوي في اللغة لإظهار الحقيقة، فقولك قطع الأمير اللص فيه مجازان من حيث ان الأمير قد إلا يكون هو القاطع حقيقة، ومن حيث أن

---

(14) 2/447-457.

(15) 2/448.

القطع لا يقع على كل اللص، فإذا قلت قطع الأمير نفسه اللص يده أو يد اللص، فقد عدت إلى حقيقة القاطع والمقطوع.

وفي باب (غلبة الزائد للأصلي)[16] ذكر ان الأصلي قد يحذف من اجل إثبات الزائد، كحذف ياء قاضٍ من اجل التنوين، وكذلك في لاثٌ وشاك السلاح، (أصلهما لائث وشائك) حُذف الأصلي وهو الهمزة وأُبقي الألف وهو زائد، وحُذفت فاء الكلمة في مضارع كل فعل مثال مثل يعد ويزن لمجيء حرف المضارعة. وفي جمع خنفقيق على خنافق حُذفت القاف الثانية وهي الأصل وبقيت النون والقاف وهما زائدتان.

فقد انتبه ابن جني إلى هذه الظاهرة اللغوية العامة التي تحدث في اللغة بأشكال مختلفة وأسباب متعددة، يجمعها هذا القانون الذي صاغ عبارته (الحكم للطارئ)، ومعناه انه إذا اجتمع أصلي وطارئ واقتضى الأمر تغييراً بالحذف أو القلب أو التحريك أو غير ذلك فإنما يحدث هذا في الأصلي وليس في الطارئ. ولابن جني مصطلحات كثيرة في هذا الصدد أخذها من أصحابه كأبي علي الفارسي، أو مما كان من وضعه، منها نقض الأوضاع، والعدول، وهجوم الحركات على الحركات، ونقض الغرض، ونقض العادة، وغير ذلك من المصطلحات أو التعبيرات التي تضاهي المصطلح. وقد شُغل المحدثون كثيراً بهذه المصطلحات، فمنهم من أخذها كما هي من التراث العربي النحوي واللغوي، ومنهم من عوّل على ما وجده من المصطلحات المترجمة من الدراسات الغربية الحديثة، كمصطلحات النزياح، والتجاوز، والانحراف، والاختلال، والإطاحة، والمخالفة، والشناعة، والانتهاك، وخرق السنن، واللحن، والعصيان، والتحريف، والكسر. وبلغ

---

(16) الخصائص، 477/2.

بعض هذا المصطلحات حدّ الغرابة كالجنون، والانحناء، وفجوة التوتر [17]. وبعض هذه المصطلحات يوحي بأن أصحابها قد اطلّعوا بطريقة ما على التراث العربي النحوي، فمصطلحات الانزياح، أو الانحراف، أو المخالفة لا تبعد كثيراً في ما تدل عليه عن مصطلحات ابن جني[18].

وايّاً كانت هذه المصطلحات فمدلولاتها لا تختلف كثيراً عن قانون الحكم للطارئ الذي اعتمده ابن جني أساسا لكثير من متغيرات اللغة. وفي الحقيقة يشمل هذا القانون فروع علم اللغة كلها، فهو يشمل الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة. وهو وإن كان واضحاً بيناً في بعض المواضع الصوتية، إلا انه يوجد في مستويات الصرف والنحو على نحو واضح، ووضوحه في الدلالة ليس اقل من ذلك. وتحاول في هذا البحث تحليل بعض الأمثلة في هذه المستويات الأربعة.

1. في المستوى الصوتي

من المعروف ان نوني التوكيد إذا دخلتا على الفعل المسند إلى الواحد بُني على الفتح سواءً أكان صحيح الآخر نحو لتخرجنّ أم معتلاً بالواو نحو لتدعُوَنَ، فإن كان معتل الآخر بالألف رجعت إلى أصلها نحو لترضيَنَ. فإن أسندت هذه الأفعال إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة في ما يسمى بالأفعال الخمسة عندئذ يجتمع ثلاث نونات إذا كانت نون التوكيد ثقيلة، أو نونان النون الأولى تكون هي الأصل، ونون التوكيد طارئة لأن التوكيد لا يأتي إلا بعد الإسناد، وقد كرهت العرب توالي ثلاث نونات، أو ما يسميه النحويون (توالي الأمثال)، فلا بد حينئذ ان

(17) ينظر النزياح وتعدد المصطلح، أحمد محمد ويس، مجلة عالم الفكر، العدد3، المجلد 25: 58.

(18) وازن مصطلح الكسر بمصطلح ابن جني نقض العادة أو نقض الأوضاع، ومصطلح الجسارة بعنوان الباب المشهور في الخصائص شجاعة العربية.

تحذف إحدى النونين، نون الرفع وهي الأصل، ونون التوكيد وهي الطارئة، وقد اجمعوا على ان التي تحذف هي النون الأولى. وإذا حدث هذا الحذف التقى ساكنان هما واو الجماعة أو ألف الاثنين، والنون الأولى من نون التوكيد، فلا بد من الحذف أو التحريك تخلّصاً من التقاء الساكنين وعندئذ تحذف الواو، لان الساكنين إن كان أولهما حرف علة يحذف. ويمكن ان يعلل ذلك بأن نون التوكيد يؤتى بها لهذا الغرض حسب ما يقتضيه سياق الكلام، وقد يكون اتصالها بالفعل واجباً و ذلك إن كان الفعل جواباً للقسم، وإذا كان ذلك كذلك فإن حذفها ينقض الغرض، وفي كل الأحوال تكون نون التوكيد هي (الطارئ)، وتحذف نون الرفع أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيقال في الجمع لتخرجُنّ، وفي خطاب المؤنثة لتخرجِنّ والضمة على الجيم دالة على حذف واو الجماعة، والكسرة دالة على حذف ياء المخاطبة.اما المعتل الآخر فإن واو الجماعة وياء المخاطبة لا تحذفان، لان لام الفعل في نحو تدعون، وتدعين، وترمون وترمين قد حذفت، وهذا الحذف أيضا يخضع لهذا القانون، (قانون الحكم للطارئ) فإن لام الفعل هي الأصل وواو الجماعة وياء المخاطبة طارئان. وحين دخول نون التوكيد يحدث ما حدث مما شرحنا آنفاً من توالي النونات والتقاء الساكنين، غير أن التقاء الساكنين هنا لا يؤدي إلى حذف الواو أو الياء إذا كان الفعل معتلاً بالألف، بل يضم واو الجماعة ويكسر ياء المخاطبة تخلصاً من التقاء الساكنين، فيقال لترضَوُنّ ولترضَيِنّ، ومنه قوله تعالى: (لتبلوُنَ في أموالكم وأنفسكم) [19]، وقوله تعالى: (فإما ترينّ من البشر أحدا)[20].

(19) سورة آل عمران/ 186.

(20) سورة مريم/ 36.

والتقاء الساكنين يخضع لهذا القانون أيضا لان الساكن إذا جاء بعده ساكن آخر، فإما أن يكون الأول حرفاً صحيحاً، اعني ان لا يكون من حروف العلة مسبوقاً بحركة تناسبه، فعندئذٍ يكسر الأول، وهذا كثير في اللغة معروف بيّن، من ذلك قوله تعالى: (يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار) [21] فقد كسرت ياء المثنى في (صاحبي) لمّا أضيفت إلى السجن، وكسرت ميم أم لمّا وليها اللام الساكنة الأولى في لفظ الجلالة. فالإضافة طارئة والياء هي الأصل فوقع عليها التغيير، وكذلك الأمر في (أم)، ويحدث مثل هذا في فعل الأمر المبدوء بهمزة الوصل إذا دخل عليه أو سبقه حرف أو كلمة آخرها ساكن، فالتغيير يحدث على آخر هذه الكلمة الداخلة إمّا بالكسر أو بالحركة المناسبة لعين الفعل إذا كان فعل الأمر ثلاثياً فيُضم آخر الكلمة الأولى إذا كان الثالث مضموماً، ويكسر إذا كان مكسوراً أو مفتوحاً نحو (ان اخرج)[22]. وإذا كان أول الساكنين حرف علة حُذف لفظاً كما في قوله تعالى: (أن اتقوا الله) [23] وقوله تعالى: (إلى الله مرجعكم) [24]، وقوله تعالى: (نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة)[25].

ومن ذلك ما يحدث للمقصور المنصرف إذا نوّن فإن ألفه ساكنة والتنوين كذلك فيحذف احدهما وهو الألف، لأنه الأصل، والتنوين طارئ ولا يجوز حذفه لأنه إنما أُتيَ به لمعنى، من ذلك قوله تعالى: (هدى للمتقين) [26] فلا يجوز نطق

(21) سورة يوسف/ 39.

(22) ينظر الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، عبدالدائم الازهري، ص239.

(23) سورة النساء/ 131.

(24) سورة المائدة/ 48.

(25) سورة فصلت/ 31.

(26) سورة البقرة/ 2.

الألف، بل ينبغي الانتقال من الدال المفتوحة إلى النون الساكنة المتحصلة من التنوين. وقد نقل السيوطي عن ابن الدهان في الغرة انه لا يجوز في هـذه الحالة حذف الساكنين لأنه "يستحيل الجمع بينهما ويجحف الأمر بحذفهما، ولم نر ساكنين التقيا حذفا معاً، ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله، ولا تحريك الألف لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز، ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى، فإذا زال زال المعنى، وأيضا فإن الطارئ يزيل حكم الثابت لأنه لو عُلم أنه إذا جيء به حذف لم يجأ به، فلم يبق إلا حذف الألف"[27]. ذلك لأن هذه الحروف مسبوقة بحركات تناسبها، ولو سبقت الواو والياء بالفتحة لما حُذفت لأنها تُعامَل عندئذ معاملة الحرف الصحيح فتضم الواو وتكسر الياء عند التقاء الساكنين، كما في قوله تعالى: (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى)[28]، وكما مرّ في قوله تعالى: (يا صاحبي السجن).

والتغيرات الصوتية التي تحدث نتيجة لهذا القانون اللغوي (الحكم للطارئ) كثيرة، نجتزيء بما ذكرناه خشية الإطالة.

2. وفي المستوى الصرفي

تحدث تغيرات في بعض الصيغ تؤدي إلى حذف حرف أو انقلابه إلى حرف آخر. ويحدث هذا في الأصلي لأن الطارئ يؤتى به لغرض فلا يقع عليه التغيير، ففي صيغة اسم المفعول من الأجوف تجتمع الواو مع عين الفعل سواء أكانت ياءً أم واواً، فيكون ذلك ثقيلاً على اللسان كما في صيغة مفعول من الفعل خاط يخيط فهو مخيط، قالوا إن الأصل قبل الحذف مخيوط فيحذف احد الحرفين، قال بعضهم هو

(27) الأشباه والنظائر/ 226.

(28) سورة البقرة/ 16.

الواو وكسر ما قبل الياء للمناسبة، والصحيح أن المح ذوف هو الياء لأنه الأصل، والواو لا تح ذف لأنها من بناء الصيغة ولكنها تقلب ياءً ليُعلَم أن المح ذوف هو الياء[29] والدليل على ذلك أن من العرب من يقول مخوط.

ويأتي صيغة فعّال من الفعل صاغ يصوغ عند بعض العرب على صيّاغ بدلاً من صوّاغ وهو القياس. وعلة ذلك أن أحد الواوين المدغمين وهو الأول أصبح ياءً عندما فُكَّ الإدغام، كما قيل في امّا أيما فصارت اللفظة صيواغ، فقد حدث التغيير في الواو الأولى وهي الأصل، وإنما انقلبت الواو الثانية ياءً لأنها هي الزائدة فصارت الكلمة صيّاغ.

ويحدث التغيير في الفعل المثال (المعتل الأول) إذا كان من باب ضرب يضرب، كوَزَن ووَعَد إذا دخل عليه حرف المضارعة، فيح ذف الواو لذلك فيقال يزن ويعد، لأن حرف المضارعة هو الطارئ. فإذا اشتق من ه ذا الفعل مصدر على وزن مفعال، أو اسم مكان تعود الواو ولكنها تنقلب ياء لأنها مسبوقة بحرف مكسور فيقال ميزان وميعاد، ولكن الواو تعود في الجمع في نحو موازين ومواعيد لزوال العلة، وهي وجود الكسرة قبل الواو. والحاصل من ه ذا كله أن التغيير يقع على الأصل وليس على الطارئ إذا كان من علة تقتضي ه ذا التغيير، فإذا زالت العلة رجع الأصل إلى أصله، وهكذا في كل تغيير يقتضيه طروء طارئ. من ذلك ان العرب تكره توالي الأمثال لثقله على اللسان، فإذا حدث مثل ذلك هربوا منه إلى تغيير احد الممثلين وهو يلجأون في الأغلب إلى تغيير الأصل، لأن الطارئ كما قلنا يؤتى به لغرض وتغييره ينقضه، من ذلك ما ذكره ابن جني في النسب إلى آية

---

(29) ينظر لسان العرب، مادة خيط، 170/9.

وراية حيث تتوالى ثلاث ياءات، لذلك يقلبون الياء الأولى وهي الأصل إلى همزة أو واو فيقولون آئي ورائي، أو آوي وراوي.

3. وفي المستوى النحوي

يحدث التغيير فيحذف الأصل ويبقى الطارئ على صعيد التركيب أو احد عناصره، من ذلك ما ذكرناه آنفاً في تحول الأساليب، كأسلوب الاستفهام يتحول إلى خبر،حين يطرأ طارئ يقتضي ه ذا العدول، من ذلك قولهم مررت برجل أي رجل أو أيما رجل، فالاستفهام هنا ليس على أصله بل تحول إلى تعجب، وك ذلك يتحول الواجب إلى نفي إذا كان بهمزة التقرير كقوله تعالى: (قل الله أذن لكم) [30]، ويتحول النفي إلى إيجاب إذا اجتمع معه همزة الاستفهام، كقوله تعالى: (ألست بربكم)[31]، وغير ذلك مما ذكره ابن جني في باب (نقص الأوضاع) [32]، مما يُعَدّ عند البلاغيين عدولاً.

ومن المعروف في النحو أن رتبة المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، فإذا كان اسم استفهام أو شرط وجب تقديمه كقوله تعالى: (ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين)[33]. والأمر كذلك في كل ما كان أصله التأخير، يتقدم إذا كان مما له الصدارة في الكلام، سواء أكان مفعولاً به كما مثلنا أم خبراً كقوله تعالى:

---

(30) سورة يونس/ 59.

(31) سورة الأعراف/ 172.

(32) 3/ 269.

(33) سورة البقرة/ 215.

(حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله) [34] أم غير ذلك، لأن مجيئه كذلك طارئ وليس أصلا.

وحين تدخل همزة التسوية على ما أوله همزة، فإن الهمزتين تبقيان، وإذا ورد ما ظاهره حذف إحدى الهمزتين فإن المحذوفة هي همزة اللفظة التي دخلت عليها همزة التسوية. من ذلك قوله تعالى: (سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)[35] وقد قرئت عند غير السبعة بهمزة الوصل، وهي قراءة اعترض عليها ابن جني، قال: "وأما استغفرت بالوصل ففي الطرف الآخر من الضعف، و ذلك انه ح ذف همزة الاستفهام وهو يريدها، وه ذا مما يختص بالتجوز فيه الشعر لا القرآن"[36]. ومما ورد فيه حذف همزة الوصل قول ذي الرمة:

استحدَثَ الركبُ عن أشياعهم خـَبَراً أم عاوَد القلب من اطرابه طرب

ولكن ابن جني حين يخرِّج قراءة قوله تعالى: (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)[37] بهمزة واحدة ذهب إلى أن المحذوفة هي همزة التسوية، لكثرة ما ورد منه في كلام العرب. وردّ على القول بأن المحذوفة هي همزة الفعل بناءً على أن الحكم للطارئ[38].

ولأن الطارئ يُعتدّ به اعتـُرض على من قال بأن لام الجر حُذِفت في قول ذي الإصبع العدواني:

---

(34) سورة البقرة/ 214.

(35) سورة المنافقون / 6.

(36) المحتسب 2/ 323.

(37) سورة البقرة / 6.

(38) المحتسب 1/ 51.

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب دوني ولا أنت ديّاني فتخزوني

لأن حروف الجر لا تحذف، ولأن الغرض من مجيئها ينتفي بحذفها ولا بأس بأن يكون المحذوف من أصل الكلمة، وهو (لاه) قبل أن تدخل عليه الألف واللام(39).

والحاصل أن كل ما يحدث في المستوى النحوي من خروج على الأصل، إنما يعود إلى طروء طارئ سواء أكان هذا الخروج أو العدول عن الأصل تقديماً أم تأخيراً أم حذفاً أم غير ذلك.

4. في المستوى الدلالي

إن حكم الطارئ وما يحده من إزاحة للأصل أو تغيير فيه يكون أكثر خفاءً في المستوى الدلالي من اللغة، لأن الإزاحة والتغيير أو ما يُعبّر عنهما بالمصطلح الحديث (الانزياح) إنما يحدث نتيجة للتطور الدلالي، وما تتحمله اللفظة في مسيرتها اللغوية من تطور في المعنى، وتحول من الحسّي إلى المعنوي تدرجاً سريعاً أو بطيئاً.

يذهب ابن جني إلى أن أكثر اللغة مجاز، وهو وإن صرف هذا القول إلى وجهته النحوية فإنه قد وضع يده على حقيقة ماثلة في التطور اللغوي، فابن جني يذهب بهذا القول إلى أن إسناد كثير من الأفعال إنما يكون إسنادا مجازياً ثم يلحق بالحقيقة. فإذا قيل (قام زيد) فقد اسند جنس القيام إليه، وهذا محال لأنه لم يفعل إلا بعض القيام، ولذلك يسري في جميع أجزاء جنسه فيقال قمت قَوْمة وقَوْمتين، ومائة قومة، وقياماً حسناً وقياماً قبيحاً. ويوضح ابن جني مذهبه هذا بقول أبي علي

(39) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي / 35.

الفارسي له إنك إذا قلت خرجت فإذا الأسد، لم ترُد جنس الأسود، بل واحداً منها فقد وُضِع لفظ الواحد ليدل على الجنس كله. والذي يريد أن يقول ابن جني إن مثل هذا القول هو في الأصل على المجاز ولكنه يتحول إلى الحقيقة، وهذا ما يحدث في اللغة في نموها وتطورها بالاستعمال في الحياة. فالحاجة ترغم المتكلم إلى استعمال اللفظة في غير ما وُضِعت له، ولكن لا يكون هذا اعتباطاً بل لابد من توافر ثلاثة شروط، هي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، يقول: "اما الاتساع فإنك وضعت اللفظ المعاد للجماعة على الواحد، وأما التوكيد فلأنك عظّمت قدر هذا الواحد بأن جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة، وأما التشبيه فلأنك شبهت الواحد بالجماعة لان كل واحد منها مثله في كونه أسداً"[40]، وقد سمّى التوكيد في أول الباب المبالغة.

ويرى ابن الأثير انه لا يشترط في حصول المجاز اجتماع هذه الشروط الثلاثة، بل يكفي ان يتحقق شرط منها[41].

على ان ظاهرة الانزياح في اللغة وبقاء الحكم للطارئ اشد خفاءً في الخروج من الحقيقة إلى المجاز، فالاتساع والتوكيد أو المبالغة والتشبيه تُحدث في الاستعمال حالة تبتعد فيها اللفظة أو التركيب عن ما وُضِعت له أصلا، وهذا الابتعاد قد يكون قليلاً بحيث يمكن تبيّن العلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي كما هو الحال في دلالة الأسد في قول أبي علي الأنف الذكر، حين انتقل المعنى من الجنس إلى احد أفراده، ولكن الأمر لا ينقاد دائماً ولا يتلئب، بل قد تختفي العلاقة بحيث لا تظهر إلا بالرجوع إلى الأصول في المعجمات وكتب اللغة والتفسير،

(40) الخصائص، 2/ 449.

(41) المثل السائر، 2/ 85، وينظر : مجموعة أبحاث: الندوة المتخصصة الأولى: أثر ابن جني في عبدالقاهر وابن الأثير، ص13، وبحثنا أثر المجاز في اتساع اللغة عند ابن جني، في المجموعة نفسها، ص.

وقد لا تُسعِف هـ ذه أيضا في تبيّن الأصل أو الحقيقة، فقول العرب: (بعين ما أرينك) [42]، وزاد ابن عقيل (هاهنا) [43] يصعب التعرف على معناه المتحقق الذي تذكره كتب اللغة وهو (أسرع)، اللهم إلا إذا أنعمنا النظر وتذكرنا أن الرائي إلى شيء بعيد قد يُحدث حركة في عينية أو في إحداهما ليتبيّنه[44]، وإذا كان هـ ذا التعبير الاصطلاحي قد أزاح معناه المستحدث المعنى الأصلي وتع ذر علينا معرفة الأصل، فإن كثيراً من التعبيرات الاصطلاحية قد احتفظت كتب اللغة والمعجمات بأصولها، ولاسيما تلك التي في القرآن الكريم مثال ذلك معنى الاحتياط في (الاستظهار)، إذ يقال استظهر بمعنى احتاط [45]، ولاشك أن هـ ذا من التطور الدلالي الذي حدث في الألفاظ المشتقة من (الظهر)، فمن مشتقات هـ ذه المادة (الظهري) وهو الجمل الذي يتخذه الجمّال خالياً من الحِمل لعله يحتاج إليه في السفر إذا نفق احد الجِمال أو جاءه حِمل أكثر، وقد ضرب الله مثلاً للذين لا يذكرون الله إلا عند الحاجة إليه و ذلك في قوله تعالى: (قال يا قوم أرهطي أعز عليكم من الله واتخ ذتموه وراءكم ظهرياً إن ربي بما تعملون محيط) [46] ولذلك استعمل في العربية فيما بعد (استظهر) بمعنى (احتاط)، وهو تجريد للتعبير وإزاحة للمعنى وتطور عُرفَ سبيله.

---

(42) مجمع الأمثال، 1/ 100.

(43) شرح ابن عقيل، 2/ 309.

(44) مازال بعض أهل العراق إذا أرادوا أن يستعجلوا أحدا يرسلونه إلى حاجة ما يقولون أغمض عين وأشوفك بعين.

(45) اللسان مادة ظهر.

(46) سورة هود/ 92.

والحقيقة أن تطور المعاني في الألفاظ التي من أصل واحد هو نوع من الانزياح، و ذلك بأن يحل معنى جديد قد يلغي المعنى الأول، أو لا يلغيه ولكنه يجعله محدود الاستعمال. فمادة (ظ . هـ . ر) نفسها قد تحولت معانيها باتجاهات شتى وإن كان أصلها واحداً وهو ظهر الإنسان أو الدابة، وقد انتقل هذا المعنى أولا إلى معان حسّية متقاربة كالظهر بمعنى الأرض المرتفعة، ثم الظاهر ضد الخفي، ثم الرقيب لأنه عادة ما يقف في ارض مرتفعة، وهذا كله مجاز تحقق بشروطه الثلاثة التي ذكرها ابن جني، وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه. ومن الظهر تكوّن معنىً آخر هو غير الظهور وإنما تأتّى من الاستناد والاعتماد فكان التظاهر، فهذه معان تطور إليها معنى الظهر باتجاهات ثلاثة، الأول ما ذكرناه آنفاً من معنى الاحتياط في الاستظهار، والارتفاع والرقابة والبيان في ظهر والظاهر، والتعاون والتساند في التظاهر، إلى غير ذلك مما تفرعت إليه معاني هذه المادة، وهذا كله في الحقيقة انزياح يحل بنتيجته معنى جديد وإن كان لا يؤدي في الأغلب إلى إزاحة المعنى الأول. واللغة تنهض بتطورها في اعتمادها على هذا النمو حتى إن بعض الأصول قد تُنسى وإن احتفظت بها المعجمات، فقد ظهرت في اللغة ألفاظ متطورة من الحرجة أو الحرج، وهي في الأصل ارض تكثر فيها الأشجار وتتشابك حتى يصعب اختراقها، فلم يستعمل في القرآن مثلاً إلا لفظة حرج كقوله تعالى:

(ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت)[47]، وقوله تعالى: (ومن يُرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً)[48]. ولكننا نجد بعد ذلك انه يشتق من هذا الاسم مصادر وأفعال كالتحرج ويتحرج، وقلّما ينتبه القارئ لهذه المصادر والأفعال، إلى الأصل الذي أخذت منه وهذا بلا شك انزياح تتسع به اللغة وتنمو نموّاً واسعاً.

---

(47) سورة النساء/ 65.

(48) سورة الأنعام/125، وينظر بحثنا المصطلح اللغوي في القرآن الكريم، ص15.

Abstract

Ruling of Transient Addittions

Dr. Mohy al-Deen Tawfeek(*)

This research deals with a general linguistic rule indicating that any emergent addition to a word or a sentence requires a change in the root of that word or sentence, and this change may in the diacritical marks, or in the ellipsis, or in the arrangement of the sentence elements.

Arab linguists assume that this change is due to phonological, morphological, or grammatical causes; and they express this by many old and recent terms. As a conclusion, we have found that this change is not restricted only to the phonological, morphological, or grammatical levels, but it also occurs at the semantic level. The Arabic lexicon is full of examples which prove this.

(*) Dept. of Arabic – College of Arts / University of Mosul.